تحرك عاجل

ناشط حقوقي وشاعر يواجه حُكمًا بالسجن لخمس سنوات

في 20 جانفي/كانون الثاني 2025، وبعد أربعة أيام فقط من اعتقاله، أصدرت محكمة في الجزائر العاصمة حُكمًا بالسجن خمس سنوات بحق الشاعر والناشط البارز في الحراك محمد تجاديت، وذلك ضمن إجراءات قضائية استعجالية قوّضت من حقه في محاكمة عادلة. ومن المقرر عقد جلسة استئناف الحكم في 17 أفريل/نيسان. وقد أُدين تجاديت بتهمٍ مبهمة على خلفية منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي ومحادثات خاصة له على الإنترنت انتقد فيها الوضع السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. ومنذ 2019، دأبت السلطات الجزائرية على استهداف محمد تجاديت بسبب نشاطه السلمي. يجب على السلطات إلغاء الحكم والعقوبة الصادرة بحقه، والإفراج عنه فورًا بلا قيد أو شرط، وإسقاط كافة التهم المتعلقة بانتقاده السلمي للسلطات، والتوقف عن تجريم النشاط السلمي.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية الجزائرية
عبد المجيد تبون
رئاسة الجمهورية
ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية،
الجزائر العاصمة 16000، الجزائر؛ فاكس: +213 21691595
البريد الإلكتروني: President@el-mouradia.dz

السيد الرئيس،
تحية طيبة وبعد،

أتوجّه إليكم بهذا الخطاب لحثّكم على ضمان إلغاء الحكم بالسجن خمس سنوات الصادر بحق الناشط السلمي والشاعر محمد تجاديت، وضمان إسقاط كافة التهم الموجهة إليه والإفراج عنه فورًا دون قيد أو شرط، وذلك عقب استئناف حكمه في الجلسة المقرر عقدها في 17 أفريل/نيسان. حيث أُدين تجاديت وصدر بحقه هذا الحكم لمجرد ممارسته حقه السلمي في حرية التعبير، وهو ما يشكّل إساءة استخدام للنظام القضائي كأداة لقمع الأصوات المعارضة.

ففي 20 جانفي/كانون الثاني 2025، أصدرت محكمة الرويبة في الجزائر العاصمة حكمًا بالسجن خمس سنوات بحق الناشط البارز محمد تجاديت، والمعروف بـ "شاعر الحراك"، بالإضافة إلى غرامة مالية قدرها 200,000 دينار جزائري، أي ما يعادل 1،342 يورو. وقد أدانته المحكمة بتهم شملت "المساس بالوحدة الوطنية"، و"نشر معلومات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية"، و"التحريض على تجمع غير مسلح"، و"إهانة الهيئات النظامية"، وذلك استنادًا فقط إلى منشوراته الأخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي ومحادثاته الخاصة على الإنترنت التي عبّر فيها عن استيائه من الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وشملت هذه المنشورات إعادة نشر وسم "#مانيش_راضي"("لست راضيًا")، الذي كان جزءًا من حملة على وسائل التواصل الاجتماعي أطلقها نشطاء زملاء له في الحراك في ديسمبر/كانون الأول 2024 للتعبير عن استيائهم من الحكومة الحالية، ونشر قصائد شعرية تحمل رسائل سياسية تدين الظلم.

في 16 جانفي/كانون الثاني 2025، اعتقلت الشرطة محمد تجاديت من منزله في إحدى ضواحي الجزائر العاصمة، وصادرت هاتفه المحمول، واحتجزته لمدة ثلاثة أيام دون السماح له بتلقي زيارات من عائلته أو التواصل مع محامٍ. وقد خضع تجاديت لمحاكمة بإجراءات استعجالية دون منحه الوقت الكافي لإعداد دفاعه القانوني، الأمر الذي يشكل انتهاكًا لحقه في الحصول على محاكمة عادلة.

ومنذ 2019، اعتقلت السلطات الجزائرية تجاديت وحاكمته في ما لا يقل عن ست قضايا منفصلة، تتعلق جميعها بنشاطه السلمي وتعبيره عن آرائه المعارضة.

أحثّكم على الإفراج الفوري وغير المشروط عن محمد تجاديت، وإلغاء حكم إدانته، وإسقاط كافة التهم الموجهة إليه على خلفية ممارسته حقه في التعبير، والتوقف عن إساءة استخدام نظام القضاء الجنائي ضده وضد غيره من النشطاء والفنانين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

في 20 جانفي/كانون الثاني 2025، أدانت محكمة الرويبة في الجزائر العاصمة الناشط محمد تجاديت، البالغ من العمر 31 عامًا والمعروف بـ "شاعر الحراك"، وحكمت عليه في إطار إجراءات استعجالية بالسجن خمس سنوات ودفع غرامة مالية قدرها 200,000 دينار جزائري (ما يعادل 1,342 يورو)، وذلك لمجرد نشره محتوى على منصتي فيسبوك وتيك توك انتقد فيه الحكومة الجزائرية، ومحادثاته الخاصة مع نشطاء آخرين عبر الإنترنت. وتتعلق هذه التهم بمنشوراته التي شارك فيها وسم "#مانيش_راضي" (لستُ راضيًا)، الذي شاع استخدامه بين ناشطي حركة "الحراك" الاحتجاجية في ديسمبر/كانون الأول 2024، كجزء من حملة على وسائل التواصل الاجتماعي للاحتجاج على الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية الاجتماعية الراهنة في الجزائر، كما نشر على ذات الوسم قصائده الشعرية التي تحمل رسائل سياسية تدين أشكال الظلم. وهو محتجز حاليًا في سجن الحراش في الجزائر العاصمة. ومن المقرر أن تُعقد جلسة استئناف حكمه في17 أفريل/نيسان 2025، بعد سلسلة من التأجيلات.

أدانت محكمة الرويبة تجاديت بتهم "المساس بالوحدة الوطنية"، و"نشر معلومات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية"، و"التحريض على تجمع غير مسلح"، و"إهانة الهيئات النظامية"، وذلك بموجب المواد 79، و96، و100، و146 من قانون العقوبات، وهي أحكام تفتقر إلى الوضوح القانوني ولا تعاقب على الجرائم وفقًا لما يقرّه القانون الدولي. وقد اتهم وكيل الجمهورية الناشط بمشاركة محتوى تخريبي يحرّض على الفوضى العامة ويقوّض الثقة بالمؤسسات الرسمية، كما ادّعى أن جهات أجنبية قد استغلت هذا المحتوى ضد الجزائر، لا سيما الصحافة المغربية وحساب إسرائيلي على وسائل التواصل الاجتماعي. وتضمن هذا المحتوى مقاطع مصورة يُلقي فيها محمد تجاديت قصائده ومنشورات تدعو إلى عودة حركة "الحراك" الاحتجاجية، فضلًا عن دعوات لدولة "مدنية، لا عسكرية"، وانتقاد قرارات سياسية وقضائية، والدفاع عن حرية التعبير.

ما بين عامَي 2019 و2024، تعرّض محمد تجاديت للاعتقال والملاحقة القضائية في ست قضايا منفصلة على الأقل، تتعلق جميعها بممارسته لحقه في حرية التعبير والتجمع السلمي. وصرّح تجاديت علنًا أنه خضع لمراقبة ومضايقات أمنية متكررة. ويُحاكم حاليًا في قضية واحدة أخرى على الأقل بتهم إرهاب لا أساس لها، قضى على إثرها تسعة أشهر في الحبس المؤقت ما بين جانفي/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2024. في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أطلقت السلطات سراح محمد تجاديت في إطار عفو رئاسي واسع شمل ما لا يقل عن 23 ناشطًا وصحفيًا محتجزًا.

وفي 23 جانفي/كانون الثاني 2025، أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا تضمن دعوة للإفراج عن محمد تجاديت.

منذ انطلاق احتجاجات "الحراك" عام 2019، والتي طالبت بإصلاحات سياسية واسعة، تواصل السلطات الجزائرية حملاتها القمعية ضد أشكال المعارضة السلمية، حيث تعتقل وتحاكم النشطاء والصحفيين والمواطنين العاديين ممن يعبرون عن معارضتهم للحكومة أو يطرحون آراءً تنتقد النظام. وقد أصبح اللجوء إلى تهم الإرهاب الفضفاضة لمحاكمة المتظاهرين السلميين ومنتقدي النظام أداة شائعة لقمع حقوق الإنسان.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: الفرنسية، والعربية، والإنجليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: [14 أكتوبر/تشرين الأول 2025]
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: صيغ المذكر

رابط التحرك العاجل السابق: التحرك العاجل الأول